الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/49/412
S/1994/1078
21 September 1994

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البنود ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و ٥٣ و ٧١
من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في البوسنة والهرسك
قضية فلسطين
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
صون الأمن الدولي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيا البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العادية الثانية والخمسين التي عقدت في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض يوم السبت ١٢ ربيع الآخر ١٤١٥ هـ الموافق ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها البيان الختامي كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جعفر اللقاني
السفير

* A/49/150.

المرفق

البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العادية الثانية والخمسين في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

عقد المجلس الوزاري دورته العادية الثانية والخمسين في مقر الأمانة العامة بالرياض يوم السبت ١٢ ربيع الآخر الموافق ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م، وقد ترأس الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور:

- سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
  وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفه
  وزير الخارجية بدولة البحرين
- معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله
  وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان
- معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
  وزير خارجية دولة قطر
- معالي السيد عبد العزيز دخيل الدخيل
  وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت

وبحث المجلس الوزاري المستجدات على الساحة الإقليمية في ضوء مواصلة النظام العراقي نهج سياسة المماطلة والتعامل الانتقائي مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، دون وفائه بتنفيذ التزامات جوهرية تفرضها تلك القرارات، لا سيما بنود القرار ٦٨٧ الذي حدد شروط وقف اطلاق النار. ويدين المجلس النظام العراقي لمحاولته التحلل من التزاماته المترابطة، مجددا التأكيد على أن احترام سيادة واستقلال دولة الكويت وحدودها الدولية واطلاق سراح كافة الأسرى والمحتجزين تمثل صلب الالتزامات التي نص عليها القرار، كما يدين المجلس الوزاري محاولات النظام العراقي تجزئة ذلك القرار واستغلال الفقرة ٢٢ منه لرفع العقوبات المفروضة عليه دونما الإيفاء بالالتزامات الأخرى الأساسية التي نصت عليها فقرات القرار ٦٨٧.

ويدعو المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى التصدي لمحاولات النظام العراقي الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، مشيدا في هذا الصدد بإبقاء مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الجاري العقوبات على النظام العراقي حتى ينفذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبنود القرار ٦٨٧ لا سيما منها المتعلقة

باحترام سيادة دولة الكويت والاعتراف الموثق بالحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق وفقا للقرار ٨٣٣ وعلى أساس صدور تشريع من مجلس قيادة الثورة العراقي ومن المجلس الوطني العراقي ينشر في الجريدة الرسمية العراقية ويوثق ويودع لدى الأمم المتحدة، والافراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والمباشرة بدفع التعويضات، ونبذ الارهاب، مقدرا في هذا الخصوص للدول الأعضاء في مجلس الأمن موقفها الحازم المطالب بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن.

ويجدد المجلس الوزاري تأكيد حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محنته ومعاناته التي يتحمل النظام العراقي مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضه تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق الغذائية والدوائية.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الاسلامية، مؤكدا موقف دول المجلس الداعي إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وإرساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وانطلاقا من هذه المبادئ فقد ناشدت دول المجلس ايران مرارا الاستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة.

وإذ يقدر المجلس الوزاري الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذا الخلاف ثنائيا، ونظرا لعدم ابداء ايران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول.

وتدارس المجلس الوزاري مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وإذ يلاحظ بارتياح التقدم الملموس الذي تم تحقيقه على المسار الفلسطيني الاسرائيلي والخطوات الهامة التي اتخذها الجانبان في اطار النقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني، فإنه يدعو المجتمع الدولي وراعيي المؤتمر، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، إلى الضغط على اسرائيل لكي تكف عن وضع العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية لمهامها. كما يرحب المجلس بالتقدم الذي تحقق على المسار الأردني الاسرائيلي. ويعبر المجلس عن قلقه البالغ لعدم احراز تقدم ملموس في المفاوضات على المسارين السوري الاسرائيلي واللبناني الاسرائيلي بسبب تعنت اسرائيل وامتناعها عن تطبيق الأسس التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر السلام في مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويؤكد المجلس أن جوهر مسيرة السلام يكمن في تحقيق السلام العادل والشامل على كافة المسارات.

ويجدد المجلس الوزاري تأكيد دعمه التام لعملية السلام على كافة المسارات بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويطالب المجلس الوزاري المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن وراعيي عملية السلام، التأثير على اسرائيل لعدم تغيير الوضع القائم لمدينة القدس وفقا لحدود عام ١٩٦٧م، والامتثال لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف وضرورة التزامها بعدم إحداث تغييرات في خصائصها السكانية أثناء المرحلة الانتقالية تخل بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

ويعبر المجلس عن بالغ قلقه لاستمرار اسرائيل في اعتداءاتها على سيادة لبنان وتشريد سكان القرى اللبنانية في انتهاك صريح للمواثيق الدولية وبما يتنافى ومسيرة السلام في الشرق الأوسط، وإذ يدين المجلس اسرائيل لارتكابها هذه الأعمال العدوانية، فإنه يطالب مجلس الأمن وراعيي مؤتمر السلام اتخاذ كل ما من شأنه وقف هذه الاعتداءات على المدنيين في لبنان والضغط على اسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ بما يحقق انسحابا فوريا وغير مشروط من الجنوب اللبناني.

ويتابع المجلس بقلق بالغ تطورات الوضع في الصومال الشقيق، معبرا عن أمله في أن يتحقق الوفاق الوطني الذي يحفظ للصومال وحدته واستقلاله. كما استعرض المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك في ضوء رفض الصرب خطة السلام التي أقرتها مجموعة اتصال الدول الخمس، ويعبر المجلس عن قلقه العميق إزاء استمرار القوات الصربية في تحديها للمجتمع الدولي وانتهاكاته ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بمواصلتها ارتكاب أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية لمسلمي البوسنة والهرسك والاعتداء على أفراد الأمم المتحدة وعرقلة وصول الإمدادات الإنسانية إلى أهالي البوسنة.

وإذ يدين المجلس العدوان الصربي الآثم، فإنه يؤكد بأن استقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها ووحدتها يجب ألا تخضع للمساومة تحت أي ظرف وأن سراييفو هي عاصمتها الموحدة غير القابلة للتقسيم. ويجدد المجلس الوزاري مطالبته مجلس الأمن الحيلولة دون مكافأة العدوان، واعلان جمهورية البوسنة والهرسك بكاملها منطقة آمنة، ونشر قوات دولية على طول حدود البوسنة والهرسك مع صربيا والجبل الأسود لوقف تدفق المساعدات العسكرية وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك رفع حظر السلاح المفروض عليها.

ويشيد المجلس الوزاري في هذا الخصوص بالموقف الايجابي والبناء الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل رفع حظر السلاح المفروض على حكومة البوسنة والهرسك، كما يعبر المجلس عن دعمه

التام لمطالبة مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والخاصة بالبوسنة والهرسك بالمشاركة في الاجتماعات والنشاطات التي تقوم بها مجموعة اتصال الدول الخمس.

كما يعبر المجلس الوزاري عن قلقه البالغ لاستمرار أعمال العنف والاقتتال في أفغانستان، ويناشد كافة فصائل الجهاد الأفغاني بوضع مصلحة الشعب الأفغاني فوق كل اعتبار، والتوقف عن الاقتتال والالتزام بأحكام اتفاق مكة المكرمة.

كما تابع المجلس نتائج اجتماعات اللجان الوزارية والفنية المكلفة باقتراح تنفيذ المزيد من أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مجالات توحيد الرسوم الجمركية واقتراح أنشطة ومهن جديدة يمكن أن يسمح لمواطني دول المجلس بممارستها وتوسيع عدد الشركات التي يمكن لمواطني دول المجلس تملّك وتداول أسهمها وتحسين قواعد ممارسة تجارة الجملة، ويتطلع المجلس إلى أن تنهي اللجان مناقشاتها بشأن هذه المواضيع قبل الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

- - - - -